الأمم المتحدة S/2009/365

مجلس الأمن

Distr.: General
17 July 2009
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأبلغكم أن سلسلة من التفجيرات وقعت يوم الثلاثاء ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ في مخبأ للأسلحة في قرية خربة سلم، وهي قرية شيعية تقع إلى الشمال الشرقي من تبنين في لبنان. وقد وقعت التفجيرات، التي استمرت منذ الصباح الباكر وحتى حوالي الساعة ١٥/٠٠، في منزل مدني مهجور يقع على أطراف القرية.

وفي الواقع، فإن المنزل المذكور كان مخبأ للأسلحة يضم أسلحة لحزب الله، تشمل صواريخ ومدافع هاون وقذائف مدفعية وقنابل يدوية وذخائر أخرى تم جلبها إلى المنطقة في أعقاب حرب لبنان الثانية. ويمثّل تهريب هذه الأسلحة ووجودها انتهاكاً مباشراً للقرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي ينص صراحة على أن المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني هي منطقة ”خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف الأفراد المسلحين أو المعدات أو الأسلحة التابعين لحكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان“.

ويؤكد هذا الحادث الذي وقع في خربة سلم ادعاءات إسرائيل المتكررة منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ بأن حزب الله ماضٍ في بناء هياكله الأساسية العسكرية في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك جنوب نهر الليطاني. وكما ذكرت إسرائيل في العديد من الرسائل والبيانات السابقة الموجهة إلى الأمين العام ومجلس الأمن، بما في ذلك رسالتي الأخيرة المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، فإن حزب الله كيّف أسلوب عمله من خلال وضع الجانب الأعظم من ترسانته في قرى المدنيين واستخدام المنازل كملاجئ محصنة ومخازن للأسلحة. وهذه الإجراءات المتخذة من جانب حزب الله تشكل انتهاكا واضحا للقرار ١٧٠١، مما يعرّض الاستقرار في المنطقة لخطر بالغ. وعلاوة على ذلك، فمن المقلق للغاية أن يعمد

حزب الله إلى وضع أسلحته على مقربة من المدنيين، مما يعرّض السكان المدنيين اللبنانيين المحليين للخطر.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من تهريب للأسلحة، فقد وقع أثناء هذا الحادث انتهاك آخر للقرار ١٧٠١، يُعد انتهاكاً ثانوياً ولكن مماثلاً من حيث خطورته للانتهاك السالف الذكر. ففي أعقاب تفجيرات خربة سلم، أكد متحدث باسم الأمم المتحدة أن مدنيين حاولوا عرقلة التحقيقات التي تجريها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتفيد تقارير أخرى موثوقة بأن الجيش اللبناني أخّر نشر عناصر من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل إجراء تحقيق في ملابسات الحادث. وتشير إسرائيل وكذلك تقارير في الصحف اللبنانية إلى أن عناصر تابعة لحزب الله استغلت هذا التأخير للتخلص من أي دليل على أنشطة الحزب غير المشروعة قبل أن يُسمح للقوة المؤقتة بتفتيش المنطقة. ويشكّل هذا انتهاكاً خطيراً للقرار ١٧٠١ الذي تنص الفقرة ١٢ منه على أن مجلس الأمن ”يأذن لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان باتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات في مناطق نشر قواتها وحسب ما تراه في حدود قدراتها لكفالة عدم استخدام منطقة عملياتها للقيام بأنشطة معادية من أي نوع، ولمقاومة محاولات منعها بالقوة من القيام بواجباتها بموجب الولاية الممنوحة من المجلس، ولحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، ولكفالة أمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ولحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف البدني، دون المساس بمسؤولية حكومة لبنان“.

وتعتبر أعمال العرقلة التي أعقبت انفجار ١٤ تموز/يوليه من أشد حوادث عرقلة الحركة التي استهدفت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان منذ صدور القرار ١٧٠١. وللأسف، فإن هذه الأعمال ليست حادثا منفصلاً، بل إنها تعكس النمط الذي يستخدم حزب الله في إطاره مختلف الوسائل – بما في ذلك ما يسمى ’المدنيين‘ – لمنع كل من القوة المؤقتة والجيش اللبناني من الاضطلاع بولايتيهما. وتشكّل أعمال عرقلة الحركة التي وقعت في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أمثلة إضافية على عدم الامتثال للقرار ١٧٠١. بيد أن العرقلة الأخيرة كانت الأشد خطورة إذ أن القوة المؤقتة لم تتمكن على إثرها من الوفاء بالتزاماتها بشكل فوري. وبالتالي، يجب إدانة هذه العرقلة للحركة.

إن انفجار ١٤ تموز/يوليه هو انعكاس للجهود الأوسع نطاقاً التي يبذلها حزب الله لإعادة تسليح نفسه في ما يمثل انتهاكاً مباشراً للقرار ١٧٠١ وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فإن جهود سوريا وإيران لإمداد ترسانة حزب الله بالأسلحة تهدد استقرار المنطقة ويجب التصدي لها من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة على جانبي الحدود

اللبنانية – السورية، وكذلك من جانب المجتمع الدولي. وعلى الرغم من مرور قرابة العام على نشر تقرير الفريق المستقل الثاني لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية، لم يتخذ بعد أي إجراء للتصدي لسهولة اختراق الحدود الشرقية للبنان.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن حزب الله يعترف علنا بالجهود التي يبذلها لزيادة ترسانته وتعزيزها. وكما كتبتُ في الرسالة الآنفة الذكر الموجهة إلى الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١، فقد أعلن الشيخ نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله، في مقابلة أجراها مؤخراً في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ مع صحيفة فاينانشال تايمز أن:

> نحن لا نتكلم عن تفاصيل ترسانتنا. فهذا مكمن قوتنا. وفي تكتمنا قوة لنا في مواجهة عدونا. لكن ما أقوله هنا هو أننا لن ننفي ولن نؤكد أن لدينا ثلاثة أو أربعة أضعاف الترسانة التي كانت لدينا في عام ٢٠٠٦ كما يقولون [أي الإسرائيليين].

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أحد الأشخاص المقربين إلى الأمين العام لحزب الله، نصر الله، هو السيد إبراهيم الأمين، كتب في صحيفة ''الأخبار'' قبل أربعة أيام، في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩: ''تحولت مجموعات المقاومة (حزب الله) إلى جيش متكامل [حرفياً]. تعاظمت خبراته في كل المجالات الأمنية والعسكرية واللوجستية، وتعاظم العتاد الذي كان بحوزته أضعافاً وأضعافاً، كمّاً وكيفا، وما كان ممنوعاً على حزب الله من سلاح، صار لديه الفائض منه [حرفياً] ''.

إن الانفجار الذي حصل في خربة سلم، إلى جانب نوايا حزب الله المعلنة بالحفاظ على ترسانته الإرهابية وبنائها، ينبغي أن يكونا مصدر قلق شديد. وإن سعي حزب الله لإعادة بناء قوته جنوب نهر الليطاني مع العمل على إدماج نفسه ضمن السكان المدنيين لا يؤدي إلا إلى زيادة هذا القلق.

وكما ذكرت إسرائيل عدة مرات، يجب على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى الجيش اللبناني أن يكيّفا أساليب عملهما جنوب نهر الليطاني لمواجهة هذا الواقع الجديد. كما يجب على الحكومة اللبنانية أن تبذل المزيد من الجهود لمنع إعادة تسليح حزب الله من خلال اتخاذ خطوات ملموسة للتصدي لجهود حزب الله الرامية إلى إنشاء هياكل أساسية عسكرية في القرى اللبنانية الواقعة جنوب نهر الليطاني. ويجب أيضاً التصدي بشكل ملموس للجهود السورية والإيرانية المستمرة لدعم حزب الله وتسليحه. فكل هذه الانتهاكات الصارخة للقرار ١٧٠١، بما في ذلك تهريب الأسلحة، وعرقلة حركة قوة الأمم

المتحدة المؤقتة في لبنان، تستحق إيلاءها الاهتمام المناسب، كما تستحق ردا من جانب الأمين العام ومجلس الأمن.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لطلب نسخة من نتائج التحقيق التي أجرته قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في ملابسات الانفجار الذي وقع في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

وأكون ممتنة لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن. وقد وجهتُ رسالة مطابقة إلى سعادة السيد روهاكانا روغوندا، رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) غابرييلا **شاليف**

السفيرة

الممثلة الدائمة